



النائبة المحترمة السيدة مليكة أخشخوش  
فريق التقدم والاشتراكية  
- مجلس النواب -

**الموضوع:** سؤال كتابي حول "حصيلة وتدبير المناصب العليا التي يتداول مجلس الحكومة بخصوص التعيين فيها".  
**المرجع:** سؤالكم الكتابي رقم 8716 بتاريخ 13 فبراير 2023.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فجوابا على سؤالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أستحضر بأن المناصب العليا مؤطرة بأحكام دستورية خاصة "الفصل 49" و "الفصل 92" وأحكام القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا ومقتضيات مرسومه التطبيقي رقم 2.12.412 المؤرخ في 11 أكتوبر 2012، التي حددت المبادئ والمعايير والقواعد الأساسية المتعلقة بتدبير المناصب العليا، بما في ذلك مدة التعيين.

وفي هذا الإطار، فإن المدة القانونية للتعيين في المناصب العليا بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومية، محددة بموجب المادة 10 من المرسوم 2.12.412 سالف الذكر، في خمس (5) سنوات قابلة للتجديد تلقائيا لمدة خمس (5) سنوات أخرى، باقتراح من السلطة الحكومية المعنية. واستنادا إلى ما سبق، تنتهي مهام شاغلي المناصب العليا الذين انتهت مدة تعيينهم تلقائيا، ما لم يتم تجديدها باقتراح من السلطة الحكومية المعنية، أو تنقيحهم، في إطار الحركية، لتولي منصب آخر من نفس المستوى داخل نفس القطاع أو في قطاع آخر أو مؤسسة عمومية، وهو ما تم تأكيده والتشديد على ضرورة التقيد به في رسالة السيد الأمين العام للحكومة رقم 135 الموجهة إلى مختلف الوزارات في 18 يناير 2018.

واستثناء مما سبق فإن التعيين في المناصب العليا "النظامية" المحددة في البند (ج) من الملحق رقم 2 من القانون 02.12 (مهندس عام، متصرف عام، طبيب عام..) يتم التعيين فيها لمدة غير محددة، كما أن تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومديرو المدارس والمعاهد والمؤسسات الجامعية أو تلك غير التابعة للجامعات، يتم لمدة أربع سنوات (4) طبقاً لأحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

ومنذ صدور المرسوم رقم 2.12.412 سالف الذكر شرعت القطاعات الوزارية في نشر القرارات الخاصة بإعلانات فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا التابعة لها والتي يتم التداول بشأنها في المجالس الحكومية، وذلك مباشرة عبر الفضاء المخصص لها في موقع التشغيل العمومي والذي يتم الولوج إليه بواسطة المعلومات الخاصة بكل قطاع (اسم المستعمل، كلمة المرور).

وفيما يتعلق بحصيلة التعيينات في المناصب العليا التي تم إقرارها منذ صدور المرسوم سنة 2012 وإلى غاية متم فبراير 2023، فقد تم الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل 1545 منصباً، حيث تم التعيين فيها كالتالي:

- ✓ 698 تعييناً بالقطاعات الوزارية؛
- ✓ 449 تعييناً بالمؤسسات الجامعية ومؤسسات تكوين الأطر؛
- ✓ 303 تعييناً بالمؤسسات العمومية؛
- ✓ 95 تعييناً في المناصب العليا النظامية (التي تتم دون إعلان عن فتح باب الترشيح).

وللإشارة، فإن التمثيلية النسائية في المناصب العليا تقدر حالياً كما يلي:

- ✓ 19.86% بالقطاعات الوزارية؛
- ✓ 6.34% بالمؤسسات الجامعية ومؤسسات تكوين الأطر؛
- ✓ 15.33% بالمؤسسات العمومية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

  
غيثة مرزوق